أمين العاصمة يحث على استغلال موسم الأمطار في توسيع زراعة الأشجار المثمرة

الاتحاد الزراعي يستنكر قرار حكومة المرتزقة منع تصدير المنتجات الزراعية

محافظ صنعاء يناقش خطة اللجنة الزراعية للعام 1445هـ

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
غرفة الإرشاد والإعلام المشتركة

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 13 رمضان 1445هـ | 23 مارس 2024م | العدد 57 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

- عدد أشجار القات المزروعة في اليمن وصل إلى قرابة 350 مليون شجرة حتى 2019
- أكثر من ثلث المياه الجوفية المستخرجة تستخدم لزراعة القات
- توسع زراعة القات يكون على حساب تنوع المحاصيل الأخرى مما يعرض استقرار النظام الزراعي للمخاطر

كابوس الأرض

نائب وزير الزراعة الدكتور الرباعي:

- خلق وعي مجتمعي ضروري للحد من التوسع في زراعة القات والتوجه نحو زراعة المحاصيل الأساسية والاقتصادية ومنع زراعة القات في الوديان والقيعان الخصبة

الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس
Potato Seed Company

الهيئة العامة للاستثمار
General Investment Authority

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 57 | السبت 13 رمضان 1445هـ | 23 مارس 2024م

الاتحاد الزراعي يستنكر قرار حكومة المرتزقة منع تصدير المنتجات الزراعية

اليمن الزراعية – صنعاء

استنكر الاتحاد التعاوني الزراعي بشدة يوم الاثنين الماضي قرار وزارة الصناعة والتجارة في حكومة الارتهان وتحالف العدوان المتعلق بمنع تصدير المنتجات الزراعية اليمنية من تاريخ 5 – 25 من شهر رمضان المبارك.

وأشار بيان صادر عن الاتحاد إلى أن منع تصدير المنتجات الزراعية خلال الشهر الكريم سيتسبب في كساد المنتجات الزراعية المحلية والتي تعتبر شرياناً اقتصادياً مهماً للمزارعين.

وأكد أن استمرار منع الصادرات الزراعية سيكبد المزارعين خسائر كبيرة ويفاقم من معاناتهم خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن.

ولفت إلى أن هذا القرار في مثل هذه الفترة بالذات يخدم العدوان الأمريكي الإسرائيلي والبريطاني ويعد جريمة بحق المزارعين، حيث سيتسبب في تكدس منتجاتهم ومحاصيلهم ويلحق بهم خسائر فادحة.

وأعرب الاتحاد والعديد من الجمعيات التعاونية الزراعية عن قلقهم من النتائج الكارثية لهذا القرار وتداعياته على المنتجات الزراعية اليمنية، مطالبين بضرورة إلغائه لتجنب تأثيراته السلبية.

كما طالب الاتحاد والجمعيات التعاونية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمات العاملة في المجالين الغذائي والإنساني، بالتدخل العاجل لوقف هذا القرار والعمل على فتح المنافذ أمام الصادرات الزراعية اليمنية.

زيارة تطبيقية لطلاب كلية الزراعية بجامعة عمران إلى حقول القمح بالمحافظة

اليمن الزراعية – عمران

نفذ فريق طلابي من كلية الزراعة بجامعة عمران نزولاً ميدانياً إلى محصول القمح بمديرية ريده، وذلك في سياق التطبيق العملي والتعرف على كافة الجوانب المتعلقة بزراعة المحاصيل الزراعية.

ويأتي هذا النزول الميداني إلى عزلة غولة عجيب بالمدرسة الحقلية طوفان الأقصى وتحت إشراف منسق برنامج الجامعات المهندس عبد المجيد المرشوي واشراف مدير مؤسسة الخدمات عبد الله سالي؛ في سياق تنفيذ توجيهات القيادة الثورية بتفعيل الطلاب على الواقع العملي لتعم الاستفادة والخبرة أكثر.

واستمع الفريق الطلابي على الشرح والتوضيح من قبل منسق الارشاد الزراعي في المنطقة الشمالية الشرقية المهندس نصيب عليان؛ عدة مواضيع من أبرزها التعرف على آلية تشكيل المدارس الحقلية وتخصيصها حسب المحاصيل الموجودة في المنطقة والتركيز على الأولويات المتمثلة في الغذاء والدواء والملبس، وكذا التعرف على كيفية عقد الجلسات الإرشادية في المجال النباتي أو الحيواني حسب الغرض من تشكيل المدرسة الحقلية.

وجرى خلال النزول تدريب الطلاب على التفتيش الحقلي ورصد الآفات والأمراض والتنبؤ بها والسيطرة عليها ضمن برنامج المكافحة المتكاملة للآفات والتحليل البيئي المستمر عند عقد كل جلسة ارشادية وتحليل المشاكل التي يواجهها المزارعين من خلال العمل معهم وتوجيه مسارات المزارعين الخاطئة الى المسارات الصحيحة والحفاظ على البيئة وتجنب الرش العشوائي للمبيدات لخلق توازن بيئي، كما استمعوا إلى شرح عن دور الميسر وكيفية التيسير في المدارس الحقلية عند عقد الجلسات الارشادية.

كما نوه المهندس عليان بدور طلاب الزراعة في الارتباط بالجمعيات الزراعية والمتابعة المستمرة للمدارس الحقلية وحل مشاكل المزارعين التي يوجهوها في محاصيلهم من خلال التعرف عليها في كلية الزراعة بالتنسيق معها ، وكذا إشراك كادر كلية الزراعة من دكاترة ومختصين بإعطاء الحلول مع النزول الميداني المتواصل إلى المزارعين للعمل المركز على رفع مستوى الانتاج وخفض التكاليف وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

بتكلفة بلغت أكثر من 700 مليون وتضمنت إعداد 60 دراسة

محافظ صنعاء يناقش خطة اللجنة الزراعية للعام 1445هـ

اليمن الزراعية – صنعاء

أكد محافظ صنعاء عبد الباسط الهادي أهمية إسناد الجهود المجتمعية الزراعية للمبادرات المجتمعية والزراعية ودعم مشاريع الزراعة والسدود بالمحافظة.

وشدد خلال اجتماع الاثنين الماضي على ضرورة البناء النوعي للجمعيات والانتقال بها إلى مصاف الجمعيات النموذجية القادرة على خدمة جميع أفراد المجتمع ودعم الثورة الزراعية وبما يحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

وأشاد بما حققته الجمعيات التنموية من نجاح في محصول الثوم لهذا العام ضمن الزراعة التعاقدية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وحث على مضاعفة الجهود في الميدان، لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، وتوفير الخدمات بما يسهم في تخفيف معاناة المواطنين، مؤكداً أن أي نجاح في ذلك يمثل نجاح للجميع.

وخلال الاجتماع تم استعراض التقرير المالي والفني للوحدة للعام 1444-1445هـ" ما تم توريده - ما تم صرفه".

وناقش المجتمعون خطة العام 1445هـ والتعديلات عليها من اللجنة الزراعية العليا، حيث بلغت التكلفة الإجمالية للخطة 784 مليوناً و 40 ألف ريال.

وتضمنت الخطة إعداد 60 دراسة في مجال الري والتسويق وتحليل الوضع الراهن في 17 مديرية، وصيانة الآلات والمعدات بمكتب الزراعة والري - ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية، ودعم 65 طالباً للحصول على البكالوريوس من كلية الزراعة بجامعة صنعاء .

وشملت الخطة المساهمة في إنشاء جدران حماية "جابيونات" في مديريات "نهم - الحيمة الداخلية - الحيمة الخارجية - والطيال "، وكذا إنتاج 30 ألف شتلة بمشاتل مكتب الزراعة والري بالمحافظة، وإنشاء مشاتل متوسطة في كل قطاع بإجمالي 4 مشاتل، وكذا تأهيل مشتل الرصعة بمديرية الحيمة الخارجية.

وتضمنت كذلك إنشاء 4 عيادات بيطرية مركزية نموذجية في القطاعات الأربعة، وإنشاء مسلخ مركزي في المحافظة، بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتنفيذ 6 برامج إرشادية وإعلامية في كل مديرية بإجمالي 102 برامج إرشادية و24 برنامجاً إذاعياً.

كما تضمنت الخطة تأهيل مشتل بئر الشائف، وإعداد خارطة مائية على مستوى المحافظة، ودعم جمعيات القطاعات لشراء شبكات ري بالقرض الحسن ، وكذا تحسين وتطوير سلاسل القيمة والقيمة المضافة (عنب - لوز - برقوق - قرع عسلي - حلبة)، وإنشاء ثلاجة مركزية لحفظ المحاصيل الزراعية والمساهمة في مشاريع المبادرات الزراعية والحيوانية.

وناقش المجتمعون مقترح توزيع الحراثات الموزعة على جمعيات القطاعات وآلية عملها، والدراسات لمشاريع السدود كمبادرات مجتمعية وتمويلها من قبل لجنة الطوارئ بوزارة المالية.

وخلال الاجتماع أكد أمين عام المجلس المحلي أهمية التعاون للتغلب على التحديات، منوهاً باهتمام قيادة المحافظة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في كافة المديريات.

أمين العاصمة يحث على استغلال موسم الأمطار في توسيع زراعة الأشجار المثمرة

اليمن الزراعية – صنعاء

دشن أمين العاصمة الدكتور حمود عُباد، الخميس الماضي حملة تشجير الجُزر الوسطية والمثلثات في المديريات المستهدفة ضمن خطة مكتب الزراعة والري بالأمانة.

وخلال التدشين بشارع المطار، في مديرية بني الحارث، استمع الدكتور عُباد من وكيل الأمانة للشؤون الزراعية، محمد سريع، إلى شرح حول الحملة التي ينفذها المكتب، وتستهدف غرس ثلاثة آلاف و513 شجرة فواكه وفيكس وشجيرات متنوعة، و67 ألف زهور متنوعة، في إطار موسم التشجير للعام الحالي.

وأكد أمين العاصمة أهمية استغلال موسم الأمطار في توسيع زراعة الأشجار المثمرة والمتنوعة، وزيادة الغطاء النباتي في أمانة العاصمة، حاثاً المواطنين على الاهتمام بالأشجار والحفاظ عليها.

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالتشجير، ومشاركة المبادرات المجتمعية في غرس الأشجار المثمرة في مختلف الأحياء والمناطق، وترسيخها كثقافة في أوساط المجتمع، بما يسهم في إيجاد بيئة نقية ومظهر جمالي في العاصمة.

الحديدة: تدشين العمل بمشروع إنشاء بنك البذور المجتمعي في مديرية باجل

اليمن الزراعية – الحديدة

دشنت الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، بالتعاون مع جمعية باجل التعاونية الزراعية، العمل بمشروع التهيئة لإنشاء بنك البذور المجتمعي لدعم المزارعين في مديرية باجل بمحافظة الحديدة.

وخلال التدشين، تم توزيع كمية من البذور المحسنة بواقع طنين اثنين من بذور الذرة الرفيعة، وربع طن من بذور أحد أنواع الفاصوليا الدجرة" لـ100 مزارع في المديرية، ضمن أنشطة مشروع دعم صمود سبل العيش والأمن الغذائي والتكيف مع المناخ في اليمن.

واعتبر رئيس جمعية باجل التعاونية، عادل سام، تدشين توزيع البذور للمزارعين خطوة مهمة لتتويج توجهات القيادة في استغلال الأراضي الزراعية في مناطق السهل التهامي، وتشجيع ودعم المزارعين لاستصلاح الأراضي، والتوجه نحو الاكتفاء الشامل من محاصيل الحبوب في إطار الرؤية الاستراتيجية لتحقيق نهضة زراعية في اليمن.

تسويق وبيع 314 كيسا من محصول القمح في مديرية المتون بمحافظة الجوف

مدير عام مكتب الزراعة بالجوف الظمين: شراء القمح من المزارعين يعد دافعاً وحافزاً لهم للتوسع في زراعته مستقبلاً

اليمن الزراعية – الجوف

تفقد مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة الجوف الأستاذ مهدي الظمين عدداً من نقاط شراء محصول القمح ومتابعة سير العمل فيها بمديريات "المطمه، والزاهر، والمتون، بمحافظة الجوف.

وخلال الزيارة أكد الظمين أن الهدف والرؤية من افتتاح نقاط الشراء بالمديريات يأتي للتخفيف من المعاناة والصعوبات التي تواجه المزارعين أثناء تنقلهم لبيع محاصيلهم الزراعية في الأسواق وحرصاً على تخفيف تكاليف النقل وايجاد نقاط شراء داخل المديرية، لاسترداد القروض المقدمة من مؤسسة الحبوب حتى يستمر الدعم الزراعي والتسهيل للمزارعين.

وأشار إلى أن شراء القمح من المزارعين يعد دافعاً وحافزاً لهم للتوسع في زراعته مستقبلاً، وكذا للتشجيع لاستصلاح الأراضي الزراعية الصالبة.

وأوضح على أن أي اشكاليات أو تأخير في الشراء من المزارعين سيؤدي إلى انتكاسة في مشروع التوسع في زراعة القمح، وبما يقلل في النهوض بالعملية الزراعية ويترك مجالاً للتجار لاستغلال المزارعين.

من جانب آخر تفقد الظمين سير العمل بمشروع بناء هنجر بمساحة 800 متر مربع، بتمويل من المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب، لتخزين محاصيل القمح.

واستمع من مقاول المشروع إلى شرح عن الأعمال المنجزة بالمشروع من بناء وتشطيب وتركيب متكامل وضرب الاحتمالات لسلامة تخزين البذور.

وحث الظمين على سرعة إنجاز المشروع والالتزام بالمواصفات الهندسية والفترة الزمنية المحددة، بما يسهم في تنفيذ استقبال محاصيل الحبوب من المزارعين كونه يعتبر المخزن الرئيسي على مستوى المحافظة.

وأشار الى أهمية المشروع في تخفيف معاناة المزارعين وحرص مكتب الزراعة والري بالمحافظة على دعم عملية الإنتاج الزراعي وتسويقة خصوصا محاصيل الحبوب.. موضح على إنه سيتم البداء في أنشاء هنجر آخر بطول 800 متر مربع مخصص لتنقية وغربلة وتعقيم البذور ويمثل بنك للبذور بتمويل من المؤسسة العامة للحبوب.

إلى ذلك قامت جمعية المتون التعاوني الزراعية وبالتعاون مع مؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب ومكتب الزراعة والري بمحافظة الجوف بتسويق وبيع 314 كيسا من حبوب القمح من إنتاجية عدد من مزارعي القمح في مديرية المتون بالمحافظة.

حيث استفادة من هذه الآلية التسويقية التي تأتي في إطار برنامج البنيان المرصوص التنموي، سبعة مزارعون بمعدل 18 ألف ريال قيمة كيس القمح الواحد عبوة 50 كيلو درجة أولى، وبمعدل 17 ألف ريال لكيس القمح درجة ثانية.

وقد وصل إجمالي ما تم تسويقه بقيمة اجمالية قدرها 5 ملايين و652 ألف ريال.

وتعتبر هذه المبادرة التسويقية التي قامت بها جمعية المتون التعاونية الزراعية، ومكتب الزراعة ومنسقي مؤسسة بنيان التنموية بالمديرية ومؤسسة تنمية وإنتاج الحبوب، أحد البرامج والآليات لتسويق إنتاجية المزارعين من المحاصيل خاصة القمح، ومساعدتهم وتمكينهم للاستفادة من عائدات الإنتاج وتشجيعهم للتوسع في زراعة هذه المحاصيل اللازمة للأمن الغذائي والوصول بها الى الاكتفاء الذاتي.

اجتماع لمناقشة المبادرات المجتمعية بماوية

تعز: تدشين العمل ببنك البذور المجتمعي لمزارعي مديريتي التعزية وشرعب الرونة

اليمن الزراعية – تعز

دشن وكيل محافظة تعز عبدالواسع الشمسي، والفريق التنموي بالمحافظة بالتعاون مع الهيئة العامة للبحوث الزراعية السبت العمل بمشروع إنشاء بنك البذور المجتمعي للمزارعين بمديريتي التعزية وشرعب الرونة.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع توزيع البذور المحسنة والمعالجة لـ240 من مزارعي المديريتين في إطار النهوض بالقطاع الزراعي بمحافظة تعز لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

كما تشمل المرحلة الثانية تدريب المزارعين المستهدفين بمراحل انتخاب وتعقيم وتحسين البذور وذلك عبر إنشاء المدارس الحقلية لتقوم بعملية الإرشاد طوال مراحل إنتاج البذور المحسنة، فيما تشمل المرحلة الثالثة إنشاء وتجهيز مبنى بنك البذور المجتمعي وتزويده بالمستلزمات المناسبة.

من جانب آخر عُقد اجتماع بالإدارة العامة لوحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بمديرية ماوية بمحافظة تعز الأحد 7 رمضان 1445هـ لمناقشة سبل تنفيذ المبادرات المجتمعية للمنشآت المائية ومشروع تقوية المشاركة المجتمعية بالمديرية.

وفي الاجتماع الذي ضم مدير عام وحدة التمويل المشاريع والمبادرات الزراعية المهندس محمد هبه ومدير عام مديرية ماوية الشيخ عبد السلام هاشم، تم توقيع عقد تنفيذ مشروع مبادرة انشاء حاجز الأديب بشوكان بمساهمة من وحدة التمويل.

وركز الاجتماع على ضرورة استكمال اجراءات تنفيذ عدد 7 مبادرات لإنشاء حواجز مائية كأولوية أولى، حيث وقد تم إعداد دراساتها من قبل وحدة التمويل وبتعاون اللجنة الزراعية والسمكية العليا ووزارة الزراعة والري والسلطة المحلية بالمديرية ومكتب الزراعة والري.

كما تم التأكيد على ضرورة البدء بتنفيذ مشروع تقوية المشاركة المجتمعية الذي ينفذ عبر مؤسسة بنيان التنموية وبتمويل من وحدة التمويل من خلال تأهيل فرسان التنمية الذين تم ترشيحهم من المديرية لإكسابهم القدرات والمهارات في مجالات متعددة.

وكيل محافظة عمران يتفقد سير العمل بمشروع سد الذير بمديرية ذيبين

اليمن الزراعية – عمران

تفقد وكيل محافظة عمران محمد المتوكل سير العمل بمشروع سد الذير في عزلة مرهبة بمديرية ذيبين.

واستمع الوكيل المتوكل من القائمين على المشروع إلى شرح حول مستوى الإنجاز في المشروع ومكوناته والذي يبلغ طول الحاجز كيلو متر وعرضه 50 متراً وارتفاع 12 متراً، ينفذ بمساهمة مجتمعية بالتعاون مع وزارة الزراعة والري.

وخلال الزيارة أشاد وكيل المحافظة المتوكل بتفاعل أبناء مرهبة في تنفيذ المشروع المهم الذي سيخدم أبناء المنطقة في الجانب الزراعي وتغذية آبار المياه بالمنطقة.

ونوه بدور الشخصيات الاجتماعية في تحفيز المواطنين على المساهمة في تنفيذ مشاريع المبادرات المجتمعية لما من شأنه ري المحاصيل وزيادة المساحات الزراعية، مؤكداً حرص قيادة المحافظة على دعم وتشجيع المبادرات المجتمعية التي تسهم في خدمة المجتمع.

خلال مناقشة مستوى انجاز المشاريع الزراعية خلال العام 1445هـ

محافظ البيضاء يدعو للعمل على استصلاح الأراضي المهملة وانشاء الجمعيات التعاونية للنهوض بالقطاع الزراعي

اليمن الزراعية – البيضاء

أقر اجتماع عقد بمحافظة البيضاء دعم المشاريع القائمة على المبادرات الذاتية والتعاونية في مجال الري وفقاً لخطة الجانب الزراعي، ودعم الجمعيات الزراعية النموذجية والفاعلة، بما يسهم في تحسين أداء القطاع الزراعي.

وخلال الاجتماع أكد محافظ البيضاء عبدالله علي إدريس ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بالقطاع الزراعي ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية لما من شأنه تحقيق تنمية زراعية.

وشدد على ضرورة التركيز خلال العام الجاري على التسويق الزراعي، وفتح نوافذ وأسواق ومراكز جديدة، والتوسع في إنشاء المشاتل وكرفانات حصاد مياه الأمطار.

وأشار المحافظ إدريس إلى أهمية العمل بروح الفريق الواحد لتجاوز الصعوبات ومعالجة الإشكاليات التي رافقت الأداء خلال الفترة الماضية، مؤكداً الحرص على دعم المبادرات، والجمعيات الفعالة بما يسهم في استصلاح الأراضي الصالبة تنفيذاً لتوجيهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي للنهوض بالقطاع الزراعي.

وتضمن التقرير المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ وما تضمنته خطة 1444-1445هـ من مشاريع تنموية بلغت 42 مشروعاً بتكلفة مليار و58 مليون ريال.

إلى ذلك ناقش اجتماع بمحافظة البيضاء برئاسة المحافظ عبد الله إدريس الاثنين سبل تحسين مستوى الأداء الخدمي والتنموي بمديرية ريف البيضاء.

وأكد المحافظ إدريس حرص قيادة المحافظة على دعم السلطة المحلية بالمديرية في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، والعمل على تحسين الخدمات وفق الإمكانيات المتاحة.

وأشار إلى أهمية البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مياه الشرب بمدينة البيضاء، وإنشاء حاجز مائي بمنطقة آل عيسى بريف البيضاء.

ولفت إلى ضرورة العمل على استصلاح الأراضي المهملة وإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية بما يسهم في النهوض بالقطاع الزراعي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 57 | السبت 13 رمضان 1445هـ | 23 مارس 2024م

زراعة القات في اليمن
خطر يهدد خطط الاكتفاء الذاتي

زادت خلال السنوات القليلة الماضية التوسع في زراعة شجرة القات على حساب زراعة المحاصيل الأساسية، وبات التوسع في القات خطراً يهدد خطط الاكتفاء الذاتي ويقضم يوماً بعد آخر المساحات الزراعية الواسعة، لا سيما تلك المخصصة لزراعة الحبوب في محافظة الجوف، والقيعان الخصبة في ذمار في ظل غياب الاجراءات الحازمة للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة.

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

ويقول المزارع محمد قاسم من محافظة عمران، إن توسعه في زراعة القات على حساب المحاصيل الأخرى كان سببه سهولة تسويق القات والعوائد المجزية في زراعته، حيث "لا يأخذ القات وقتاً طويلاً حتى يحين قطافه، وأجد ربحاً مريحاً طوال السنة من هذه النبتة".

ويوضح أنه عندما يزرع محاصيل القمح والبقوليات يحتاج تسويقها إلى طريقة مناسبة، وهذا الأمر، بالنسبة له ليس يسيراً، لكنه يرى أن القات يمكن بيعه سريعاً وتسويقه بسهولة.

ويزيد المزارع قاسم: " القات يسوق نفسه دون عناء ولا تكلفة".

الظمين: نسعى إلى تعزيز الزراعة المستدامة وتوفير الدعم للمزارعين

العريقي: وضع استراتيجية وطنية للحد من التوسع في زراعة القات وأضراره

الكوري: من أسباب توسع زراعة القات في ذمار الاقبال المتزايد على شراء الأراضي الزراعية من قبل الوافدين من خارج المحافظة

وتدفع غياب الاستراتيجيات التسويقية الفعالة العديد من المزارعين بمحافظتي الجوف وعمران ومحافظات أخرى، إلى التوسع في زراعة القات في المساحات الزراعية التي كانت مخصصة سابقاً لزراعة القمح والذرة الشامية.

هذه الظاهرة تفاقم أزمة الأمن الغذائي وتعرقل خطط الاكتفاء الذاتي، وتزيد من استنزاف المياه بالطرق العشوائية.

وفي هذا السياق يقول المزارع علي صالح من محافظة الجوف إن مزارعي القمح بدأوا في التوجه إلى زراعة القات بدلاً من القمح، بسبب اللامبالاة من الجهات الرسمية والوعود التي لا تنفذ بشأن دعم المزارعين، وضعف التسويق لمحاصيل القمح.

ويشير إلى أن المزارعين تعرضوا للغش من قبل المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب التي زودتهم ببذور رديئة الموسم قبل الماضي، ما أدى إلى التراجع في زراعة القمح هذا الموسم وتوجه بعض المزارعين نحو زراعة القات.

ويوضح مدير مكتب الزراعة في محافظة الجوف الأستاذ مهدي الظمين الجهود المبذولة في التصدي للتوسع في زراعة القات بالمحافظة.

ويقول:"نسعى من خلال تعزيز الزراعة المستدامة وتوفير الدعم للمزارعين لاعتماد ممارسات زراعية مستدامة وتنويع مصادر الدخل الزراعي، وتعزيز الوعي بأهمية تنوع المحاصيل، وتوفير تقنيات الزراعة المبتكرة، وتحسين التسويق والتوزيع للمحاصيل الاستراتيجية.

ويواصل: "نفذنا حملات إرشادية وتوعوية للمزارعين لاستغلال أراضيهم في زراعة المحاصيل الأساسية من الحبوب وغيرها من المحاصيل النقدية ونعمل على توعيتهم بخطر التوسع في القات.

ويبين أن الجهات المعنية قدمت مذكرات عن خطورة التوسع في شجرة القات آخرها مذكرة لوزير الزراعة توضح التحديات القائمة وضرورة ايجاد حلول والتنسيق مع وزارة الداخلية لمنع دخول شجرة القات إلى المحافظة ولم نحصل على رد.

ويؤكد الظمين على أهمية التعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي والمزارعين في المحافظة معاً للوصول إلى حلول شاملة تحقق التوازن بين زراعة القات وزراعة المحاصيل الاستراتيجية.

ثلث ميزانية الأسرة تنفق على القات

ويتوجه العديد من المزارعين في محافظة حجة إلى التوسع في زراعة القات، حيث حفروا الآبار العشوائية التي وصلت في إحدى مناطق المحافظة إلى سبعة آبار في مساحة

أقل من نصف كيلومتر مربع.

ويقول أحد مزارعي القات في محافظة حجة إن توفر المياه من البئر الارتوازية التي يمتلكها، جعلته يتوسع في زراعة مساحات واسعة، تقدر بعشرات الأمتار، ويرغب هذا المزارع في تحسين وضعه المادي، لكنه يعترف أن زراعة هذه النبتة تستنزف كميات كبيرة من المياه.

وتشير دراسة إلى أن عدد أشجار القات المزروعة في اليمن وصل إلى قرابة 350 مليون شجرة حتى 2019، يتركز أغلبها في محافظات صنعاء وعمران وحجة، وأن المساحة المزروعة تجاوزت الـ167 ألف هكتار، ويبلغ الإنفاق السنوي على القات نحو 12 مليار دولار، بحسب تقديرات حكومية.

تستهلك شجرة القات في اليمن أكثر من 800 مليون متر مكعب من المياه، حيث يُروى الهكتار الواحد بكمية تقديرية تصل إلى 6،279 مترًا مكعبًا، ويفوق استهلاك القمح بـ4،252 مترًا مكعبًا لكل هكتار، بحسب الدراسة.

ويقول مدير المركز الوطني للحد من أضرار القات المهندس محمد العريقي إن نحو 30 ٪ من ميزانية الأسرة يتم انفاقها على القات، وهذه النسبة تتجاوز ما تنفقه الأسرة على الأغذية الأساسية، والأدوية وغيرها من ضروريات الحياة.

ويواصل: «الوقت المكرس لمضغ القات يومياً يمثل خسارة فادحة في الدخل المحتمل، وهناك العديد من الآثار الصحية الضارة الناجمة عن استهلاكه.

ويوضح أن زراعة القات تمثل مصدراً مهماً من مصادر الدخل في الريف، فقد انصرف الناس عن أشكال الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعتبر أكثر استدامة في المناطق الريفية، ناهيك عن أن الرقعة المزروعة بالقات توسعت وتضاعفت أكثر من 13 مرة في العقود الثلاثة الماضية، مما أدى إلى إزاحة البن والفواكه والخضروات والذرة الرفيعة وغيرها من المواد الغذائية القابلة للتصدير، وبالتالي فقد انخفضت الصادرات من المحاصيل النقدية الأخرى في الوقت الذي زادت فيه الواردات الغذائية، نتيجة لتغلغل وسيطرت القات على الاقتصاد الريفي.

ويرى أن أكثر من ثلث المياه الجوفية المستخرجة تستخدم لزراعة القات، وفي هذا الإطار يعتبر القات هو السبب الرئيسي لنضوب المياه الجوفية، وتزايد انتشار أمراض السرطان بسبب بقايا مبيدات الآفات، مشدداً على ضرورة وضع استراتيجية وطنية للحد من التوسع في زراعة القات وأضراره، بالنظر للمخاطر الكبيرة التي يمثلها القات والتوسع في زراعته، لابد من وضع استراتيجية وطنية بدءاً من وضع بدائل لزراعة القات بما في ذلك إدخال محاصيل ذات قيمة عالية وأنشطة أخرى لسبل العيش تعتمد على الأنشطة الزراعية، المحاصيل البديلة التي يمكن أن تحل محل القات في كل المناطق الزراعية المختلفة بصفة عامة.

ويضيف أنه لابد من المهم أيضاً أن تكون مثل هذه المحاصيل البديلة مقاومة للجفاف وتتطلب قدراً قليلاً من المياه، وتوفير الشتلات للمحاصيل البديلة للمزارعين، وتشجيع إدخال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل والماشية، ثم امكانية البدء في تنفيذ أي خطة تشمل التخلص من زراعة القات في أراضي الأوقاف وأملاك الدولة تشجيع صناعات و تجهيز منتجات البدائل الزراعية، وتطوير آليات لتسويق المنتجات الزراعية البديلة، وإيجاد أسواق محلية، بالإضافة لتكثيف التدابير والإجراءات لحفظ وتجميع المياه، وتغذية المياه الجوفية، وتحسين إدارة المياه المجمعة في السدود، وإدخال تكنولوجيا الري الحديثة في زراعة القات

وتصميم برامج متكاملة للتوعية فيما يتعلق بالمياه.

ويتابع العريقي:"ضرورة تشكيل مجموعة العمل للقيام بحملات توعية في وسائل الاعلام بالتنسيق مع وزارات الصحة، الإعلام، والشباب والرياضة، والأوقاف والإرشاد الديني، وكذلك مع اللجنة الوطنية للمرأة، وتطوير وسائل بديلة للتسلية والترفيه وتعزيز الخدمات المجتمعية، وإدراج موضوع القات ضمن المناهج الدراسية.

توسع مخيف

وفي السياق نفسه يقول مدير الارشاد الزراعي بمكتب الزراعة في محافظة ذمار المهندس فؤاد الكوري: "بعد أن كانت شجرة القات محصورة على المدرجات والوديان والأراضي الهامشية كمنافس قوي لمحصول البن نراها الآن تأخذ طريقها في التوسع والانتشار في القيعان الزراعية الخصبة كما هو ملاحظ في قاع جهران وقاع بكيل وقاع السواد وقاع الحقل وقاع شرعة وغيرها من القيعان الزراعية الخصبة التي كانت تزدان بمحاصيل الحبوب والخضار".

ويشير إلى أن هذا التوسع سيكون على حساب هذه المحاصيل ومهدداً زراعة الخضار ومحاصيل الحبوب، وخصوصاً القمح بالانحسار مما سيكون له انعكاسات خطيرة جداً على المحاصيل الزراعية وعلى التربة والمياه الجوفية والصحة وغيرها من جهة وعلى المستهلك والاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ويبين أن المساحة المزروعة بالقات في محافظة ذمار وفقاً لكتاب الاحصاء الزراعي للعام 2021م تقدر بحوالي (16) ألف هكتاراً، فيما شهدت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب والخضار في المحافظة تراجعاً بنسبة 1,1 ـــ 2% عما كانت عليه في الأعوام السابقة وذلك بسبب استغلال وتوسيع زراعة القات في القيعان على حساب هذه المحاصيل .

ويذكر أن متوسط الاحتياجات المائية لمحصول القات في المحافظة يبلغ حوالي (779) مم/السنة وأن القات يستهلك ما نسبته 30% من إجمالي الاستخدامات المائية والتي قدرت بحوالي 3200مليون لتر مكعب من المياه خلال العام 1995م.

و فيما كان العجز المائي خلال العام ذاته قد وصل إلى 700مليون لتر مكعب فمن المتوقع أن يكون العجز المائي للمياه قد ارتفع إلى حوالي 920 مليون لتر مكب خلال العام 2005م خصوصاً مع التوسع في زراعة القات وبالذات في القيعان الرئيسية الخصبة إذ يستهلك القات ما نسبته 10ـــ30% من الماء مقارنة مع محاصيل الحبوب والفواكه والخضار.

أسباب التوسع

ويرجع المهندس فؤاد الكوري أسباب توسع زراعة القات في القيعان الخصبة بمحافظة ذمار إلى ما يلي :

- الاقبال المتزايد على شراء الأراضي من قبل مزارعي القات الوافدين الى هذه القيعان الزراعية من المحافظات الأخرى ومن أبناء المديريات الأخرى داخل المحافظة.
- ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية بحسب رأى المزارعين (الديزل، بذور البطاط.. الخ) ويسود اعتقاد لدى مزارعي القات في جهران أن القات يستهلك بين (1 ـــ 1.5) برميل من مادة الديزل في السنة، بالمقارنة مع محصول البطاط الذي يستهلك بين (2ـــ 3) براميل ديزل في الموسم، وهذا يعني أن القات يستهلك ماء أقل من محصول البطاط غير مدركين العواقب الوخيمة التي ستطرأ على المخزون المائي للقاع في حال التوسع بزراعته كما حصل لقاع رداع.
- غياب برامج التوعية والإرشاد بالآثار السلبية والمخاطر الناجمة عن التوسع بزراعة القات سواءً أكان ذلك من خلال وسائل الإعلام المعروفة أو أجهزة الإرشاد الزراعي وخطباء المساجد ومدارس التعليم والجامعات.
- عدم تفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بمنع زراعة القات في المناطق الزراعية الخصبة وبالذات في القيعان.
- عدم وجود سياسة تسويقية زراعية تضمن التخصص والتكثيف للمحاصيل الزراعية.
- عدم وجود سياسة تسويقية ناجحة لمنتجات المحاصيل والخضار تضمن محصول المزارع على الأرباح وتجنبه الخسائر الفادحة جراء تراكم الإنتاج وعدم تصريف الفائض من المنتج بالإضافة إلى ضعف الإرشاد الزراعي في هذا الجانب نتيجة شحة الإمكانيات وعدم وجود مخصصات مالية تضمن تحرك الجهاز الإرشادي وإعداد البرامج وتنفيذها في هذا الجانب.
- الإقبال المتزايد عاماً بعد عام على تعاطي القات بين الشباب والنساء وحتى الأطفال.
- العائد الاقتصادي الكبير من محصول القات بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى سواءً كان ذلك من القطفة الواحدة أو خلال العام
- تحمل القات للعديد من العوامل الطبيعية المؤثرة على زراعة المحاصيل الأخرى وخصوصاً الآفات والأمراض المنتشرة والتي تصيب المحاصيل وخصوصاً الخضار والفاكهة.
- تطور تقنيات وشبكات التسويق الخاصة بالقات مكنت من تسويقه وسهولة الحصول عليه من المتعاطين بصورة طازجة وسريعة.

الإجراءات المتخذة

ويستعرض مدير الارشاد الزراعي أهم الإجراءات المتخذة في هذا الجانب ومنها:

- نبه مكتب الزراعة ومنذ العام 2005م الى خطورة توسع زراعة القات في القيعان الزراعية على حساب المحاصيل الاستراتيجية وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال هذه المشكلة.
- تشكيل لجان مشتركة من مكتب الزراعة والبحوث الزراعية والسلطة المحلية بالمحافظة والمديريات لدراسة الظاهرة ووضع الحلول المناسبة.
- تخصيص برامج ارشادية توعوية بخطورة توسع زراعة القات في القيعان الزراعية.
- تفعيل قانون منع زراعة القات في القيعان الزراعية بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة الا انه وللأسف لم نجد روح التعاون والمبادرة حيال هذا الموضوع.
- قلع بعض حقول القات بالتعاون مع الجهات الأمنية والسلطة المحلية بالمحافظة كما حصل ذلك في قاع شرعة بمديرية عنس.

ويتطرق الكوري إلى بعض الحلول الواجب اتخاذها للحد من زراعة القات في ذمار ومنها:

1. تكثيف برامج التوعية والإرشاد لظاهرة انتشار زراعة القات في القيعان والتعريف بمخاطر وسلبيات زراعة القات وآثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال وسائل الإعلام المتعددة.
2. إدخال مادة القات كمادة دراسية ضمن المناهج التعليمية في الجامعات لتوعية الشباب بأضرار ومساوئ زراعة القات وتعاطيه.
3. تفعيل التشريعات والقوانين المنظمة لزراعة وتداول القات في الأراضي الهامشية وعدم زراعته في القيعان الرئيسية الخصبة.
4. ضرورة تكاتف وتعاون الجهات الأمنية وتشديد الرقابة وفرض الرسوم والضرائب المختلفة على مزارع القات المنتشرة في القيعان.
5. تشجيع زراعة المحاصيل المنافسة والبديلة ذات المردود الاقتصادي العالي كالبن في الوديان والسهول والمرتفعات وعباد الشمس والزيتون وغيرها من المحاصيل الإستراتيجية الأخرى في القيعان
6. إيجاد قنوات تسويق وسياسة تسويقية واضحة تضمن تسويق الفائض من المنتجات الزراعية وخصوصاً الخضار من خلال الجمعيات ومراكز التسويق وتشجيع الاستثمار في هذا الجانب والبحث عن أسواق خارجية شريطة مراعاة الجودة.
7. عمل وثيقة شرف من قبل وجهاء وعقال والشخصيات الاجتماعية ومصادق عليها بتجريم زراعة القات في القيعان الزراعية وبيع الأراضي لهذا الغرض.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 57 | السبت 13 رمضان 1445هـ | 23 مارس 2024م

زراعة القات في مديرية برع

توسع كبير على حساب محاصيل البن والحبوب

تعد زراعة القات من الظواهر السلبية، التي توسعت بشكل كبير خلال العقود الأربعة الأخيرة والتي تهدد زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، وتؤثر على الأمن الغذائي.

وفي محافظة الحديدة سلة غذاء اليمن لم تكن بمنأى عن هذا السرطان الذي ينتشر ويقضي على الأراضي الزراعية، حيث تنتشر زراعة القات في مديرية برع والتي تشتهر بزراعة البن، والتي باتت تنافسها شجرة القات، وتهدد بقاءها، وذلك بسبب المردود المالي الذي يجنيه مزارعو القات.

اليمن الزراعية - أيوب هادي

وفي هذا السياق يقول المزارع أبو بكر أحمد صالح أحد مزارعي القات في مديرية برع: «منذ أن بدأت أزرع القات وأنا أنظر إليها أنها أفضل من غيرها من المزروعات، من حيث دخلها اليومي".

ويشير إلى أنه قام بزراعة البقوليات والحبوب ولكنه لم يحصل فائدة كونها محاصيل موسمية، ودخلها قليل جداً مقارنة بعوائد القات.

وفيما يتعلق بتأثير التوسع في زراعة القات على الأراضي الزراعية يوضح أبو بكر أن التوسع في زراعة شجرة القات له تأثير على الأراضي الزراعية، ويرجع السبب إلى عدم توفر الأسواق المناسبة، وتنظيم التسويق الزراعي الذي يضمن للمزارع الحصول على فائدة من زراعة الحبوب والبقوليات وغيرها تجعله يقلع عن زراعة القات.

ويقول إن دعوة السيد القائد للتوسع في زراعة محاصيل الحبوب والبقوليات هي دعوة سديدة نرى فيها الخير الكثير فنحن بحاجة إلى زراعة محاصيل بديلة تدر علينا دخل يمكّننا من سد احتياجاتنا.

انتشار كبير

من جانبه يشير مسؤول الارشاد الزراعي بمديرية برع المهندس عبد الفتاح علي صالح إلى أن نسبة زراعة القات في المديرية تبلغ حوالي 30% من إجمالي أراضي المديرية الصالحة لزراعة محصول البن ومحاصيل الحبوب والمحاصيل الأخرى.

ويقول إن زراعة القات تنتشر في مديرية برع منذ القدم وتشتهر بعض العزل في المديرية بزراعة القات، حيث يعتمد حوالي 20%من سكان المديرية على زراعة القات في مواسم الأمطار، وخاصة المناطق المرتفعة والتي تمتاز ببرودة الجو ومناسب لزراعة أشجار القات، والذي يعتبر مصدر دخل لهم موسمي.

ويضيف أنه في الآونة الأخيرة انتشرت زراعة القات في برع، واتجه ما يقارب من 30% من مزارعي المديرية نحو زراعة القات بسبب المردود السريع الذي يحصل عليه المزارعون، والذي يزيد من دخلهم مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى.

ويؤكد أن زراعة القات في المديرية أثرت على زراعة المحاصيل الأخرى نظراً لتدني أسعار المحاصيل الأخرى واعتمادها على الأمطار الموسمية، بالإضافة إلى الطلب المتزايد من قبل المواطنين على محصول القات، وارتفاع أسعاره طوال العام، مبيناً أن ذلك هو الذي دفع المزارعين إلى التوجه نحو زراعة أشجار القات والتوسع في زراعتها وترك المحاصيل الأخرى.

عبدالفتاح: زراعة القات تؤثر على زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى

العذري: اتخاذ اجراءات قانونية وسياسية للحد من التوسع في زراعة القات

حاميم: يجب اجراء دراسات وتقييم للأثار الفعلية لتوسع زراعة القات على الأراضي الزراعية

ويضيف أنه وتلبية لدعوة السيد القائد التي دعا فيها إلى زراعة المحاصيل النقدية ومحاصيل الحبوب، أقمنا نحن في مكتب الارشاد الزراعي بالمديرية برامج ارشاديه وتوعية للمزارعين بأهمية زراعة أشجار البن، كون المديرية تشتهر بزراعتها، وله مردود اقتصادي أفضل من القات، والتوجه نحو الحد من زراعة القات، وذلك لأضراره الصحية والمالية، بالإضافة إلى توعية المزارعين بالتوجه نحو الزراعة البينية في مناطق زراعة البن مثل زراعة محاصيل البقوليات ومحاصيل الحبوب

> مزارعون يؤكدون أن غياب الأسواق الزراعية والعائد السريع والطلب المتزايد عليه سبب التوجه في زراعته

مشيرا إلى أن هناك برامج سيتم تفعيلها وتتضمن التوعية والتثقيف بأهمية التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات، والحد من زراعة القات، وخاصه للعزل التي يتم زراعة القات فيها بتعاون مع هيئة تطوير تهامة.

ويواصل: "تم تنفيذ العديد من البرامج التوعوية للمزارعين للتوجه نحو اقتلاع أشجار القات نظراً لأضرارها على استنزاف المياه، وكثرة المبيدات التي ترش على أشجار القات وتسبب الكثير من الأمراض المنتشرة بين السكان.

استنزاف المياه

وفي السياق نفسه يقول المهندس فهيم حاميم مختص زراعة المحاصيل بالهيئة العامة لتطوير تهامة إن التوسع في زراعة شجرة القات له أضرار جسيمة ويمكن أن يكون لتوسع زراعة القات عواقب وخيمة منها استنزاف المياه الجوفية، وتجفيف المناطق المحيطة، مما يؤدي إلى زيادة خطر التصحر وتدهور جودة التربة، بالإضافة إلى تقليل إنتاجية الأراضي الزراعية الأخرى، والتأثير على المحاصيل الأخرى التي يعتمد عليها المزارعون.

ويشير إلى أن العديد من المجتمعات تعتمد على تنوع المحاصيل لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد المحلي، ومع ذلك قد يؤدي توسع زراعة القات إلى تركيز المزارعين على نبتة واحدة على حساب تنوع المحاصيل الأخرى، مما يعرض استقرار النظام الزراعي للمخاطر.

ويبين المهندس حاميم أن زراعة القات تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه للنمو، وهذا يؤثر على المصادر المائية الأخرى، مثل مياه الشرب والري الزراعي للمحاصيل الأخرى، وهذا يتسبب في نقص الموارد المائية.

ويضيف: "يمكن أن يؤدي توسع زراعة القات إلى تحول اقتصاد المنطقة ليعتمد بشكل كبير على هذه النبتة وتداعياتها الاقتصادية، والتي تتسبب في تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتقليل التنوع الاقتصادي وتزايد نسبة الفقر بين السكان وعدم المساواة، بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي توسع زراعة القات إلى تفاقم مشاكل اجتماعية مثل الهجرة وعدم الاستقرار الاجتماعي.

ويدعو إلى إدراك الآثار السلبية المحتملة لتوسع زراعة القات، واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها وضرورة تشجيع التنوع الزراعي، وتعزيز زراعة المحاصيل الأخرى التي تناسب الظروف المناخية والبيئية في المنطقة، كما يجب تعزيز الوعي وتوفير الدعم للمزارعين للانتقال إلى محاصيل بديلة وتنويع مصادر الدخل الزراعي.

ويدعو إلى إجراء دراسات متعمقة وتقييم الآثار الفعلية لتوسع زراعة القات على الأراضي الزراعية، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من التأثيرات لزراعة القات، وتعزيز الزراعة المستدامة والاقتصاد المتنوع.

آثار سلبية

بدوره يقول مدير عام الهيئة العامة لتطوير تهامة المهندس فواز العذري إن توسع زراعة القات يؤثر على الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن هناك عدة آثار سلبية قد تنتج عن تحويل الأراضي الزراعية لزراعة القات والتركيز عليها، وتؤثر هذه الآثار بشكل مباشر على إنتاج الغذاء وتوافره في المجتمعات المحلية، ومن هذه الآثار انخفاض إنتاجية المحاصيل الغذائية: فزراعة القات تستهلك مواردا مائية وتربية كبيرة، وتنافس المحاصيل الغذائية على هذه الموارد، و قد يؤدي توسع زراعة القات إلى تقليل المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الغذائية وبالتالي تنخفض إنتاجيتها، وهو ما يؤثر على توافر الغذاء في المنطقة.

ويزيد بقوله: "كذلك تركيز الموارد والاهتمام بالقات يمكن أن يؤدي تركيز المزارعين والموارد الزراعية على زراعة القات إلى إهمال المحاصيل الغذائية الأخرى، وقد يعود ذلك إلى الطلب العالي على القات والأرباح الاقتصادية المرتبطة به، مما يؤدي إلى تقليل تنوع المحاصيل وتراجع إنتاج الأغذية.

وبضيف أن آثار توسع زراعة القات على الأمن الغذائي قد تختلف من منطقة إلى أخرى وتعتمد على العديد من العوامل المحلية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تتأثر المناطق التي تعتمد بشكل كبير على زراعة القات بشكل أكبر من مناطق أخرى ذات تنوع زراعي أو مصادر غذائية متنوعة.

ويقترح مدير عام هيئة تطوير تهامة حلولاً من شأنها أن تحد من التوسع في زراعة القات، في جوانبها القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية منها:

1. التوعية والتثقيف: يمكن العمل على زيادة الوعي بالآثار السلبية لزراعة القات على المستويات المحلية والوطنية. ويجب توفير معلومات شاملة حول الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية السلبية لتوسع زراعة القات، وتوجيه الفلاحين والمجتمعات المحلية نحو بدائل زراعية مستدامة ومربحة.
2. توفير الدعم المالي والتقني: يمكن توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين الذين يرغبون في التحول من زراعة القات إلى محاصيل غذائية أخرى. يمكن توفير المساعدة في شراء المعدات الزراعية، وتوفير البذور والمواد اللازمة، وتوفير التدريب والمعرفة الزراعية للمزارعين.
3. السياسات الحكومية: يمكن للحكومة اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية للحد من التوسع في زراعة القات، من خلال تنفيذ سياسات التنظيم والرقابة على زراعة القات، وتحديد حصص للأراضي المخصصة لزراعتها، وتشديد قوانين وضوابط استخدام المبيدات الزراعية.
4. التنويع الاقتصادي: يمكن تشجيع التنوع الاقتصادي في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على زراعة القات من خلال تعزيز الصناعات الأخرى وتنمية القطاعات غير الزراعية مثل السياحة والصناعات الحرفية والتجارة.
5. البحث والتطوير: يمكن تعزيز البحث والتطوير في مجال بدائل زراعة القات والمحاصيل الأخرى. يمكن استثمار المزيد من الجهود والموارد في تطوير أصناف جديدة من المحاصيل الغذائية التي تناسب ظروف المنطقة وتكون مربحة للمزارعين.

ويشير العذري إلى أن تنفيذ هذه الحلول يتطلب التعاون بين الحكومة والمزارعين، والمؤسسات البحثية والزراعية، والمجتمع المحلي، من خلال اتخاذ إجراءات شاملة ومتعددة المستويات، يمكن تقليل التوسع في زراعة القات وتعزيز التنوع الزراعي والأمن الغذائي في المناطق المعنية.

جهود مشتركة لتطبيق رؤية القيادة الثورية

عاصمة خضراء ومنتجة

تستعد أمانة العاصمة ومؤسسة بنيان التنموية والشركاء التنمويين لإطلاق مشروع أمانة العاصمة وفق توجهات ورؤية القيادة الثورية والسياسية "عاصمة خضراء ومنتجة".

ويهدف المشروع للخروج بنموذج ناجح يتم تعميمه على بقية المجتمعات الحضرية في عموم المحافظات الحرة.

اليمن الزراعية - خاص

ويتحدث مدير منطقة صنعاء في مؤسسة بنيان التنموية وائل الفار عن طبيعة العمل خلال الفترة القادمة وعن المشاريع التي تنفذها بنيان مع الشركاء في الأمانة.

ويقول: "أطلقنا مع هيئة الزكاة وعدد من الشركاء قبل رمضان، مشروع السلة الغذائية الرمضانية الذي يأتي كأحد مشاريع برنامج "إطعام" المكون من مشروع الأفران الخيرية (ينتج يومياً 410 ألف رغيف على مدار العام)، بالإضافة إلى مشروع اللحوم والأضاحي العيدية الذي يستهدف41 ألف أسرة موزعة على محافظات عمران والمحويت والأمانة، وجزء من محافظة صنعاء.

ويشير إلى أن مشروع السلة الغذائية الرمضانية هو أحد أهم تلك المشاريع الخيرية الذي تنفذها مؤسسة بنيان التنموية بالشراكة مع عدد من المؤسسات الحكومية ورجال الأعمال والخيرين، ويستفيد منه 262 ألف و300 مستفيد، مؤكداً أن مشروع السلة الغذائية الرمضانية 1445هـ يأتي في إطار تعزيز التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع، والتي يحثنا عليه ديننا الحنيف لمواجهة تحديات الفقر والحاجة، مشيدًا بجهود الخيرين من متطوعي مؤسسة بنيان وكل المساهمين في مساعدة الفقراء والمساكين والمحتاجين.

ويؤكد أن مؤسسة بنيان وبالتفاهم مع شركائها في العمل الخيري، رأت استبدال مشروع "الوجبة الرمضانية" بـ "السلة الغذائية الرمضانية"، لما لذلك من فوائد عدة، أهمها أن السلة أكثر فائدة من الوجبة، لأن الأسرة يمكنها من خلال السلة أن تدير مائدتها بطريقة أفضل تناسب احتياجات أفرادها الغذائية.

وبخصوص آلية التوزيع يقول إنه يتم التوزيع عبر 14 مركز صرف متوزعة على عموم مديريات أمانة العاصمة وجزء من محافظة صنعاء عبر آلية سلسة تحفظ للمحتاج كرامته وعزمته بعيدا عن أنظار الإعلام والازدحام العشوائي.

ويشير إلى أن تكلفة المشروع التقديرية تبلغ حوالي 1,161,046,260 ريال يمني، وإجمالي قيمة سلة واحدة لكل أسرة مستفيدة، بالإضافة إلى 5000 ريال يتم حسابها شهرياً لكل أسرة مستفيدة بإجمالي 184,500,000 ريال، تصرف ضمن مشروع الأفران الخيرية، كقيمة خبز يصل الأسر المستفيدة بشكل يومي، وعلى مدار العام، منوهاً إلى أن النفقات التشغيلية للمشروعين (توزيع السلة والخبز) لا تتجاوز 3% من إجمالي التكلفة.

وائل الفار: سنبدأ بجلسات التوعية في كل مديريات أمانة العاصمة لعدد حوالي 2048 جلسة بمعدل جلستين لكل حارة لـ 1024 حارة

المرحلة القادمة

وعن طبيعة العمل المشترك في المرحلة القادمة يقول مدير منطقة صنعاء في مؤسسة بنيان التنموية وائل الفار: "الرؤية في أمانة العاصمة، كما أوضحتها القيادة متمثلة في عاصمة خضراء ومنتجة هذه الرؤية، نحتاج إلى عدد من المراحل والخطوات لتحقيقها، وتعمل مؤسسة بنيان التنموية ضمن هدفيها الاجتماعي والاقتصادي.

ويضيف أنه في هذه المرحلة، نركز على الهدف الاجتماعي، الهادف لتشكيل القوة البشرية أو الجيش التنموي الذي سيعمل على حمل هذا المشروع التنموي، بالبدء لعمل دورات للقيادات في مديريات أمانة العاصمة العشر.

ويتابع: "سنبدأ بجلسات التوعية في كل مديريات أمانة العاصمة لعدد حوالي 2048 جلسات توعوية، بمعدل جلستين لكل حارة، أي ل 1024 حارة، موزعة على مديريات أمانة العاصمة العشر، لافتاً إلى أن جلسات التوعية سيكون هدفها هو عمل حراك مجتمعي، ونشر الوعي على مستوى القاعدة المجتمعية، ومن مخرجات هذه الجلسات هو ترشيح فارس تنموي بالنسبة للجلسات التي تخص الرجال، والنصف الآخر هي جلسات تخص النساء، سيخلص منها ترشيح رائدة تنموية من أبناء الحارة.

ويشترط في هذا الفارس والرائدة أن يكون من أبناء الحارة المقيمين في نفس الحارة، وأن يكونوا من الراغبين في عمل تغيير في الجانب الزراعي والتنموي، على الطريقة الثورية التي تنتهجها القيادة.

ويوضح أنه بعد أن يصبح لدينا رائدة وفارس من كل حارة، أي من ال 1024 الحارة- تبدأ مرحلة تدريب فرسان ورائدات تنمية، والانتقال للخطوة التالية وهي تشكيل الجمعيات، لافتاً إلى أن الجيش التنموي في الميدان سيتكون من 2048 تنموي/ة، ولا بد أن يكون منظم ويحزم في إطار مجتمعي معترف به في كل مديرية تحت إطار الجمعية.

وأضاف أن التجارب السابقة اقتصرت الجمعيات حصراً على الرجال، فلذلك نسعى من البداية في مشروع الأمانة لأن يكون نصف العدد في الجمعية رائدات تنمية والنصف الآخر فرسان تنمية.

وعن تكوين الجمعية يقول وائل الفار إنه سيتم تدريب في كل تدخل اثنين من الرجال واثنتين من النساء يقود هؤلاء ضمن الخطوة التالية الإشراف والتدريب على مستوى الحارات والأحياء في التصنيع الغذائي وفقا للاحتياج ضمن الأولويات الوطنية.

ويؤكد أن نظام بناء الهيئة الإدارية للجمعيات سيكون مختلفا عن السابق، حيث سيكون لدينا مدير تنفيذي ومديرة إدارة المرأة، يخضعان لنفس التدريب ولدى مديرة إدارة المرأة قدرة المدير التنفيذي في العمل في إدارة شؤون ومشاريع المرأة في الجمعية.

ويضيف أن العمل سيكون مع جميع الشركاء وبالتنسيق مع الجهات المرتبطة ككليات الزراعة والطب البيطري لتفعيل مخرجاتها ضمن عمل الجمعية كلٍ في حارته وحيهِ.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 57 | السبت 13 رمضان 1445هـ | 23 مارس 2024م

سياسة الحد من التوسعة في زراعة القات تشكل حلاً

قراءة استبصارية

الدكتور/ يوسف المخرفي *

يُعد اليمن بلداً زراعياً بامتياز طوال تاريخه القديم والحديث والمعاصر، كنشاط رئيسي يمارسه سكانه الريفيون الذين يشكلون نحو ٧٥ ٪ من إجمالي السكان.

وتنقسم طبوغرافية وجيولوجية اليمن إلى أربعة أقسام سهلية ساحلية زراعية في الجنوب والغرب، وأودية جبلية وقيعان داخلية، وصحاري شرقية وشمالية شرقية.

وقد تغلب الإنسان اليمني القديم على هذه الظروف الطبيعية من خلال بناء المدرجات الزراعية في المناطق الجبلية وفي بطون الأودية التي تتخللها، فأضاف مساحة زراعية اصطناعية إلى المساحة الطبيعية لتشكل جميعها ١٥٪ كأراضٍ زراعية من إجمالي مساحة البلاد.

ليحقق من خلالها اكتفاءً ذاتياً، وأمناً غذائياً من الحبوب والبقوليات والخضروات والفواكه والبن، وصدر الفائض من الحبوب والبن إلى الخارج.

ومنذ إعلان الثورة الزراعية العام ١٩٨٤ التي أعلنت ثورة بدون خطة استراتيجية متوسطة وطويلة المدى، تأخذ في حسبانها استفحال ظاهرة التوجه نحو زراعة نبتة القات التي سابقت الزمن والناس ليصل مدى توسعها إلى ٢٠٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية مهدرة نحو ٧٠ ٪ من المياه الجوفية لريها بطريقة الغمر الجائر.

وقد فرضت زراعة نبتة القات واقعاً اقتصادياً واجتماعياً يقف أمامه القرار السياسي حائراً، بحيث لم يعد بمقدوره سوى وضع حد للتوسع في زراعة القات، أو الحد من التوسع في زراعة القات كوجهين لعملة واحدة وخيار واحد لا ثاني ولا بديل له.

فعلى الصعيد الاقتصادي تعتمد نحو مليون أسرة يمنية على زراعة القات والمهن المرتبطة بزراعته لتشكل نحو ٢٠٪ من الأيادي العاملة، ومن الناحية الاجتماعية استفحلت ظاهرة مضغ القات لتشمل الأسرة كلها الزوج والزوجة والأولاد، ولم تعد تقتصر على كبار السن كما كان ذي قبل.

وهذا يحتم على صانع القرار السياسي التفكير فقط في الحد من التوسع في زراعة القات، وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات تجرم إضافة أي مساحة مزروعة بالقات ومراقبة مدى الامتثال للقانون من خلال صور الأقمار الصناعية السنوية المتعاقبة.

فبلاد الشرفين بمحافظة حجة موطن البن والجوافة أصبحت مزروعة بالقات بنسبة ١٠٠ ٪ وهذه عاقبة وخيمة لعدم اتباع سياسة التخصص في الإنتاج، وتحديد نسبة ما يمكن للمزارعين زراعته بالقات من أراضيهم التي ينبغي ألا تتجاوز نسبة ١٥ ٪ من أراضيهم الزراعية.

وبالتالي نخلص إلى أن استمرار التوسع في زراعة القات بلا قيود وضوابط وسياسات وتشريعات قد أصاب الأمن الغذائي، وبالتالي القومي في مقتل، وتظافرت معه النتائج الوخيمة للتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، واتسع المجال وانفتحت الشهية على الاستيراد لكل شيء من الخارج، الذي لا يحقق أمناً غذائياً، بل إخلالاً بالسيادة الوطنية في ظل ما يتوالى على وطننا العزيز من عدوان وحصار جائرين وغاشمين.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

تأثير زراعة القات على الأمن الغذائي

فتحي الذاري

يثير توسع زراعة شجرة القات في الأراضي الزراعية تساؤلات حول تأثيره على الأمن الغذائي، حيث يتم استغلال مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في زراعة القات واستنزاف المياه الجوفية في الري الجائر لزراعة القات، وترك زراعة الحبوب والبقوليات.

ويعود سبب انتشار زراعة القات في معظم أودية اليمن إلى زيادة الإقبال عليه كسلعة رائجة تعود بالربح على شرائح متعددة من المجتمع اليمني، تبدأ من المزارع وتجار القات الجملة والتجزئة، وتتيح زراعة القات فرص عمل للعديد من الأيادي العاملة، كما تسهم في زيادة حركة المواصلات العامة لتنقله إلى العديد من محافظات الجمهورية اليمنية التي تحتضن أسواق قات متعددة، في المقابل فإن شجرة القات تستنزف كميات كبيرة من المياه، و تحتاج إلى مدخلات الزراعية كثيرة مثل المبيدات، والأسمدة الزراعية المستوردة، كما أن شجرة القات تسهم بشكل كبير في تلوث البيئة من خلال المبيدات والأسمدة وكذلك الأكياس البلاستيكية.. هذا يعد جزءاً بسيطاً من أضرار زراعة القات.

وعلى الرغم أن شجرة القات تعتبر مورداً اقتصادياً للمزارعين، وفيها أرباح نظرا لتسويقها والاقبال عليها بشكل كبير إلا أن مزارعي القات يتعرضون إلى خسارة؛ نتيجة زيادة الإنتاج للقات، وقلة الطلب عليه في معظم أوقات السنة، ويرجع ذلك إلى أسباب قد تعود إلى نوعية القات، وموسمه، حيث يكون إنتاج القات في فصل الصيف كبيراً، وجودته أقل، فيرخص الثمن، بينما يكون في الفصول الأخرى أقل إنتاج وجودة عالية، بثمن أغلى مما يعود للمزارعين بالفائدة التي تغطي تكاليف الإنتاج والربح.

من هنا تجد اعتماد مزارعي القات اعتمادهم الكلي على تأمين احتياجاتهم الغذائية من عوائد زراعة القات بنسبة 96٪، والتي يتم بها شراء احتياجاتهم من محاصيل الحبوب والبقوليات المستوردة، وهذا تسبب في عزوفهم عن زراعة المحاصيل الأساسية، وإذا زرعوها تكون بمساحات قليلة، والتي تعتمد على الأمطار، وعند تأخر هطولها تكون أعلافاً للمواشي.

بينما بقية الأسر الريفية تنتظر السلات الغذائية من المنظمات.

حالياً تبذل جهوداً من قبل وزارة الزراعة والري واللجنة الزراعية العليا تنفيذاً لموجهات السيد القائد عبد الملك الحوثي -يحفظه الله- نحو الاكتفاء الذاتي، الا أن هناك نمو سكاني كبير وهو ما تسبب في فجوة غذائية كبيرة بين الإنتاج والاحتياج.

وقد أسهمت الحرب والعدوان والحصار طيلة التسع سنوات التي تقودها أمريكا ودول تحالف العدوان ومرتزقتهم في اليمن، في تزايد الفجوة الغذائية، وزيادة أعباء اقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى نقص الموارد المائية والتي تؤثر بشكل كبير على الزراعة والإنتاج الغذائي، وكذلك مساهمة التوسع في زراعة القات في زيادة الفجوة، وهذا يتطلب من صانعي القرار اتخاذ اجراءات صارمة للحد من توسع زراعة شجرة القات في الوديان والقيعان الخصبة، وأن يتم حشد الموارد وتكثيف الجهود لدعم زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية المتمثلة في الحبوب والبقوليات، وأن يتم تشجيع وتحفيز المزارعين لاستبدال شجرة القات بمحاصيل نقدية أخرى ذات مردود اقتصادي كبير، تنافس شجرة القات في عائده الاقتصادي وقليلة التكلفة والأضرار الصحية والبيئية والاقتصادية.

شجرة القات التي طغت على الأراضي الزراعية

أيمن أحمد الرماح

تحتل شجرة القات مساحة واسعة من الأراضي الزراعية اليمنية، وزاد توسعها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ووصلت زراعتها إلى المناطق التي تزرع فيها المحاصيل الزراعية مثل البن والعنب والحبوب وعدداً من المحاصيل الأخرى في الوديان والقيعان وغيرها من المناطق.

تسبب هذا التوسع إلى ضعف إنتاج المحاصيل، بل حتى إلى اختفاء بعضها من السوق ومتناول الناس.

ويعزو خبراء مختصون سبب توسع شجرة القات إلى عوامل اقتصادية أهمها إنه يعود بدخل مالي ونقدي شبه يومي على المزارعين، وإلى عوامل أُخرى سياسية كعدم اتخاذ تدابير احترازية وخطط تمنع انتشاره وتغط الطرف عما كان يحدث من التوسع الجنوني الذي حدث نتيجة زراعة القات، وكذلك اجتماعية خاصة مع نقص الوعي لدى المتعاطين بأضراره واتخاذه كجزء من الهوية الاجتماعية بين المواطنين، وعلى مرحلة زمنية طويلة بين الأجيال كشيء طبيعي يتوارثه الأبناء من الآباء.

إن المشكلة قائمة، ويجب أخذ كافة التدابير اللازمة في مكافحة انتشاره، وذلك بعمل مجموعة من الإجراءات التي تحد من الزحف المخيف الذي يحدث كإقامة الجهات المعنية خطط وبرامج تحد من انتشار شجرة القات وتبني وتشجيع المزارعين على استبدالها بزراعة الحبوب والبقوليات، وكذلك الفواكه والخضروات، التي تتمتع أو تشتهر كل منطقة بما تزرع والعمل على نشر الوعي المجتمعي وتكوين رؤية حول استنهاض المجتمع نحو السير إلى الاكتفاء الذاتي.

الاستثمار في الورش المركزية لصيانة وترميم قوارب الصيد

م. عبدالسلام يحيى

تعتبر صناعة الصيد من الصناعات البحرية الحيوية التي تسهم بشكل كبير في اقتصاد الكثير من الدول الساحلية حول العالم.

ومع تزايد الاعتماد على القوارب والمراكب البحرية في عمليات الصيد، تزداد أيضاً الحاجة إلى الصيانة والترميم المنتظمين لهذه الوسائل البحرية لضمان سلامة العمل والاستدامة البيئية.

وهذا يجعل منها فرصاً من الفرص الاستثمارية الواعدة، والتي يتطلب توجه رأس المال الوطني للاستثمار في مجال صيانة القوارب.

وتلعب الورش المركزية لصيانة وترميم قوارب الصيد دورًا أساسيًا في دعم هذه الصناعة، حيث توفر الخبرة والمعدات اللازمة لإصلاح وصيانة مجموعة متنوعة من المراكب البحرية، وتعتبر هذه الورش نقطة تقاطع حيوية بين الحاجة المتزايدة لخدمات الصيانة والترميم وبين الخبرة الفنية في هذا المجال.

تمتاز الورش المركزية لصيانة قوارب الصيد بتوفيرها لمجموعة واسعة من الخدمات، بدءًا من الصيانة الدورية البسيطة مثل تلميع الجسم وصيانة المحركات، وصولاً إلى إصلاحات أكثر تعقيدًا مثل تغيير الهياكل البحرية وإصلاح التسريبات وتحديث الأنظمة الإلكترونية، هذا الخدمات المتنوعة تضمن أن يكون للورش القدرة على التعامل مع مختلف أنواع الأضرار والمشاكل التي قد تواجهها قوارب الصيد.

كما تعتمد الورش المركزية لصيانة القوارب على فرق فنية مؤهلة ومدربة تدريباً عالياً في مجال الصيانة البحرية، وتوفر هذه الفرق الخبرة والمهارات اللازمة للتعامل مع التحديات المعقدة لصيانة القوارب، مما يسهم في تقديم خدمات عالية الجودة وفي الوقت المحدد.

علاوة على ذلك، تعتبر الورش المركزية مصدراً مهماً للابتكار في مجال صيانة قوارب الصيد. فهي تسعى باستمرار إلى تحسين العمليات واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير حلول أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

ومن خلال الاستثمار في البحث والتطوير، يمكن للورش المركزية تطوير تقنيات جديدة لتحسين صيانة وترميم القوارب، مما يعزز تنافسيتها في السوق.

لا يمكن إغفال دور الورش المركزية لصيانة وترميم قوارب الصيد في دعم استدامة هذه الصناعة، حيث تساهم هذه الورش في الحفاظ على قوارب الصيد وتمديد عمرها الافتراضي، مما يقلل من الحاجة إلى بناء قوارب جديدة وبالتالي يحد من الآثار البيئية الناتجة عن هذه العمليات.

ومن خلال الاستثمار في هذه الورش ودعمها، يمكن تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الصيد وضمان استمرار توفير موارد البحر بشكل مستدام للأجيال القادمة.

تأثير الافراط في صيد الأسماك على استدامة المصايد البحرية

محمد السليماني

يعتبر صيد الأسماك من الأنشطة البشرية التي تمارس للاستفادة من الثروات البحرية.

ومع تطور التكنولوجيا وزيادة احتياجات البشر، ازدادت الضغوط على المصائد البحرية، وخاصةً فيما يتعلق بصيد الأسماك.

ومن الأمور المقلقة هو الافراط في صيد الأسماك وتأثيره على استدامة المصائد البحرية.

تعد الأسماك جزءًا أساسياً من توازن النظام البيئي البحري، حيث تلعب دوراً مهماً في تنظيم عملية التكاثر والسلسلة الغذائية، ومع ذلك، فإن الافراط في صيد الأسماك يؤدي إلى تعرض الأنواع للانقراض وتفقد التنوع البيولوجي في المحيطات.

يتسبب الافراط في صيد الأسماك في عدة تأثيرات سلبية على استدامة المصائد البحرية، أحدها هو انخفاض حجم الأسماك المتاحة في المحيطات، وذلك عندما يتم صيد الأسماك بكميات كبيرة دون إعادة تجديدها، يتم تقليص أعدادها بشكل كبير، مما يؤدي إلى نقص في الموارد السمكية، وهذا يؤثر على صيد الأسماك في المستقبل ويهدد استدامة المصائد البحرية.

بالإضافة إلى ذلك يتسبب الافراط في صيد الأسماك في تغيرات في بيئة المحيطات، عندما يتم اصطياد الأسماك بشكل غير متوازن، يتأثر توازن النظام البيئي البحري وتنظيم السلسلة الغذائية يؤثر ذلك على كائنات الحياة الأخرى في المحيطات ويتسبب في انقراض بعض الأنواع وتغيرات في التنوع البيولوجي.

علاوة على ذلك، يؤدي الافراط في صيد الأسماك إلى تأثيرات اقتصادية سلبية تعتبر صناعة الصيد البحري مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من المجتمعات الساحلية.

وعندما ينخفض حجم الأسماك المتاحة، يتأثر الصيادون بشكل كبير وتتدهور حياة السكان المعتمدة على الصيد البحري.

وللتصدي لمشكلة الافراط في صيد الأسماك يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة لضمان استدامة المصائد البحرية من بين الإجراءات المهمة:

1. تنظيم وإدارة المصائد والتي يتوجب وضع سياسات وقوانين لتنظيم صيد الأسماك، مثل تحديد مقدار الأسماك التي يُسمح بصيدها وفترات صيد محددة، كما يجب وضع حدود على استخدام التقنيات الصيدية الضارة التي تؤثر سلباً على الأنواع الأخرى.
2. تعزيز المراقبة والرقابة: يتطلب زيادة جهود المراقبة والرقابة على صيد الأسماك، ويمكن استخدام التكنولوجيا مثل أنظمة تحديد المواقع وكاميرات المراقبة لمراقبة نشاطات الصيد والتأكد من الامتثال للقوانين والتشريعات.
3. تعزيز الاستدامة البيئية: من خلال أخذ الاستدامة البيئية في الاعتبار عند تطوير خطط الصيد واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة، ويمكن تعزيز البحوث العلمية لفهم أثر صيد الأسماك على النظام البيئي وتحديد الأساليب الأكثر استدامة.
4. تعزيز التوعية والتثقيف: وهذا يتطلب توعية الصيادين والجمهور بأهمية استدامة المصائد البحرية وتأثير الافراط في صيد الأسماك ويمكن تنظيم حملات توعوية وتثقيفية لزيادة الوعي بالقضية وتشجيع السلوك المسؤول في صيد الأسماك.
5. التعاون الدولي: حيث يتوجب تعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة المصايد البحرية وحماية الثروات السمكية المشتركة، ويمكن تبادل المعرفة والتجارب بين الدول لتحقيق استدامة المصائد البحرية على المستوى العالمي.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالرحمن داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 57 | السبت 13 رمضان 1445هـ | 23 مارس 2024م

الإسهالات في الأغنام وكيفية علاجها

اليمن الزراعية - د. محمد الضوراني

الاسـهال هـو زيـادة حجـم وتكـرار وسـيولة المخرجـات البرازيـة، وقـد تحتـوي علـى دم أو مخـاط، وذي رائحـة كريهـة، ولـون غيـر عـادي، وهـو مـن أحـد الأمـور المزعجـة لمربـي الأغنـام خاصـة عندمـا يصيـب الحمـلان.

أسباب الاسهال

لا يمكـن معرفـة السـبب مـن شـكل قـوام ورائحـة الاسـهال، بـل يتـم ذلـك بالتحليـل الميكروبـي، حيـث أن مسـبب الاسـهال قـد يكـون بكتيريـاً، فيـروس، طفيـل أو سـبباً غذائيـاً.

الاسهال في الحملان الصغيرة

علـى الرغـم مـن تحسـن الرعايـة وتطـور طـرق الوقايـة فـإن الاسـهال فـي الحمـلان هـو الأكثـر خطـورة، والأكثـر تكلفـة فـي تربيـة الحمـلان، حيـث أن الإسـهال يعتبـر عمليـة معقـدة لتعـدد أسـبابه، ويعتبـر المسـبب الرئيـس فـي حـالات الاسـهال ميكروبـات(E. coli and Salmonellae) الايشيريشـياكولاى والسـالمونيلا وتنقسـم أسـباب الإسـهال إلـى:

1- أسباب معدية:

أ) بكتيريـة مثـل الايشيريشـياكولاى, السـالمونيلا والكلوسـتيريديم بيرفرينجنـز (E. coli and Salmonellae and Clostridium perfringens type A,B,C and D) حيـث أن الايشيريشـيا كـولاى ميكـروب انتهـازى، ونشـط فـى الظـروف البيئيـة السـيئة وضعـف الرعايـة، ويمكـن عزلـه مـن الحمـلان الصغيـرة فـي عمـر 10 أيـام، أو أقـل، كمـا أنـه يتميـز فـي عـدواه بسـرعة الانتشـار وامـكان عزلـه مـن الحمـلان عمـر1-4 يومـاً، ومـن بعـض الأعـراض المصاحبـة للإصابـة بالإسـهال نـزول اللعـاب بوفـرة مـن فـم الحمـلان المصابـة، وفـى هـذه الحـالات يجـب اعطـاء الحمـلان المصابـة بعـض السـوائل التـي تحتـوى علـى فيتامينـات، وأمـلاح معدنيـة لتعويـض مـا يفقـده الحيـوان مـن جسـمه والمضـادات الحيويـة اللازمـة، واعطـاء الأغنـام المصابـة لقـاح الايشيريشـيا كـولاى قبـل الـولادة لزيـادة مناعـة الأجنـة قبـل الـولادة، كذلـك اعطـاء الحمـلان المصابـة سـلفات النيومايسـين عـن طريـق الفـم لوقـف تقـدم الحالـة وانتشـارها بيـن الحمـلان واعطائهـا كميـة كافيـة مـن لبـن السرسـوب لتقليـل حـدوث العـدوى.

السـالمونيلا تسـبب الاسـهال فـي كل الأعمـار، حيـث أن الحمـلان فـي الأسـبوع الأول تنفـق دون ظهـور أعـراض واضحـة وفـى الأسـابيع التاليـة نلاحـظ الاسـهال، ويجـب التدخـل السـريع لعـلاج الحمـلان المصابـة، حيـث أن السـالمونيلا شـديدة العـدوى وسـريعة الانتشـار بيـن قطيـع الحمـلان الصغيـرة.

الكلوسـتيريديم بيرفرينجنـز تصيـب الحمـلان الكبيـرة، وتسـبب الاسـهال خاصـة النـوع (D)الـذى يسـبب اسـهالاً ثـم أعراضـاً عصبيـة قبـل المـوت مباشـرة والعـلاج فـي هـذه الحالـة نـادراً مـا يعطـى نتيجـة ويتمثـل فـي اعطـاء الحمـلان المصابـة سـوائل تحتـوى علـى أمـلاح و فيتامينـات ومضـاد لسـموم الميكـروب (الانتـى توكسـين).

النـوع ((C يؤثـر علـى الحمـلان حديثـة الـولادة فـي الأسـبوعين الأوليـن، ويتميـز بالإسـهال المدمـم، والتهـاب الأمعـاء النزفـى وللوقايـة يتـم تحصيـن الأمهـات قبـل الـولادة بثلاثـة أسـابيع، ثـم تحصيـن الصغـار، بالإضافـة إلـى إعطائهـا كميـة كافيـة مـن لبـن السرسـوب والانتـى توكسـين Clostridium perfringens antitoxin.

ب) فيروسـية مثـل فيروسـات روتـا و فيروسـات كورنـا حيـث أن فيروسـات الروتـا فيروسـات تسـبب اسـهالاً فـي العمـر مـن 14-2 يومـاً، مـع ضعـف وهـزال الحمـلان المصابـة وعلاجـه يكـون بإعطـاء الحمـلان المصابـة أدويـة لزيـادة المناعـة وعلاجـات تحتـوى علـى فيتامينـات و أمـلاح معدنيـة ومحاليـل و تحصيـن الأمهـات قبـل الولادة.

ج) طفيليـات مثـل: الكربتوسـبوريديا Cryptosporidium parvum وهـي تسـبب اسـهالاً مشـابهاً للإسـهال الناتـج عـن الاصابـة بفيـروس الروتـا فـي عمـر مـن 10-5 يـوم ويكـون الاسـهال غالبـاً ذي لـون أصفـر وأكثـر سـيولة.

ولا يوجـد عـلاج فعـال ضـد الكربتوسـبوريديا بـل الوقايـة عـن طريـق تطهيـر العنابـر بالامونيـا والفورماليـن واعطـاء الحمـلان الصغيـرة كميـات كافيـة مـن لبـن السرسـوب.

الكوكسـيديا تسـبب الاسـهال فـي الحمـلان الكبيـرة والديـدان المعويـة، حيـث أن الاصابـة بالكوكسـيديا فـي العمـر الصغيـر تـؤدى إلـى ضعـف مناعـة الحمـل وعـدم مقاومتـه للإصابـة بالأمـراض فـي العمـر الكبيـر وهـى تصيـب الحمـلان فـي عمـر شـهر إلـى أربعـة أشـهر.

الجياردیـا Giardia تسـبب اسـهالاً فـي مراحـل العمـر الصغيـرة مـع نـزول الحويصـلات فـي البـراز وتسـبب عـدوى لباقـي أفـراد القطيـع ويتـم علاجهـا بعقـار الفينبنـدازولFenbendazole شـراب.

2- أسباب غير معدية:

وهـى كثيـرة ومتعـددة مثـل الديـدان المعويـة Haemonchus contortus, Ostertagia circumcincta,Trichostrongylus, Coopera sp. and Nematodirus sp.

وللوقايـة مـن الاصابـة بالديـدان المعويـة يجـب اعطـاء الحمـلان عليقـة نظيفـة وتكثيـف الرعايـة تجـاه أسـباب العـدو واعطـاء الحمـلان المصابـة أدويـة مضـادة للديـد قويـة وفعالـة.

اسـهال غذائـى: ونلاحـظ ذلـك خاصـة فـي الحمـلان التـي تعطـى كميـات مـن لبـن السرسـوب غيـر محسـوبة أو ملوثـة، أو اعطائهـا علائـق تفـوق معدلاتهـا المطلوبـة للتغذيـة أو علائق غيـر المعتاد تقديمهـا لـه أو تحتـوى علـى كميـة ميـاه زائـدة، وعمومـاً فـان الحمـل يحتـاج إلـى 2.5% مـن وزنـه عليقـة جافـة يوميـاً، واعطـاء علائـق خضـراء بهـا كميـة كبيـرة مـن المـاء قـد تسـبب اسـهالاً وفقـدان الحمـل المصـاب الكثيـر مـن السـوائل والأمـلاح، ممـا يـؤدى إلـى اصابتـه بالجفـاف والنفـوق، ونلاحـظ الاسـهال بعـد تغيـر نـوع العليقـة، أو الفطـام، أو النقـل والترحـال، والعـلاج فـي هـذه الحالـة هـو اعطـاء الحمـلان المصابـة كميـة مـن السـوائل التعويضيـة وأدويـة مضـادة للكوكسـيديا ولمنـع تكـرار العـدوى يجـب تحسـين الظـروف البيئيـة للحمـلان.

حموضـة الكـرش: وهـى ناتجـة عـن اسـتهلاك كميـة كبيـرة مـن الحبـوب أو المركـزات والتـي تحـدث تغيـراً فـي درجـة حموضـة الكـرش، وتؤثـر علـى البكتيريـا المسـؤولة عن هضـم الألياف والموجودة بـه وموتهـا، بالإضافـة الـى التهـاب الكـرش وتتمثـل الأعـراض فـي امتنـاع الحمـلان عـن الأكل والهبـوط، وأعـراض انتفـاخ بالكـرش، واسـهال، وأحيانـاً النفـوق، ويتـم التغلـب عليهـا بإعطـاء الحيـوان علائـق تحتـوى علـى ألياف، وإدخـال العلائـق المركـزة والحبـوب تدريجيـاً لإعطـاء الكـرش فرصـة للتأقلـم معهـا.

الاسـهال فـي القطعـان الكبيـرة والبالغـة: وهـو قليل الحـدوث بالمقارنـة بالإسـهال فـي الحمـلان، ومـن أهـم مسـبباته الطفيليـات المعويـة، الكوكسـيديا، وأحيانـاً نقـص المناعـة، أو اسـتهلاك مـادة سـامة مـع العليقـة، ونـادراً مـا يحـدث اسـهالاً فـي القطعـان التـي تربـى علـى الرعـي.

مـرض جونـز Johne,s disease نـادرا مـا يحـدث فـي الأغنـام، وعنـد الإصابـة بـه يحـدث اسـهالاً فـي حوالـى 20% مـن الأغنـام المصابـة، وهـو لا يسـتجيب للعـلاج.

الخطوط العامة للعلاج

لابـد مـن معرفـة أسـباب الاسـهال قبـل البـدء فـي العـلاج.

1- اذا كان هنـاك ارتفـاع فـي درجـة حـرارة الحيـوان لابـد مـن اعطائـه مضـادات حيويـة وأدويـة خافضـة للحـرارة ومضـادات التهابـات، بالإضافـة الـى مضـادات حيويـة عـن طريـق الفـم، ويوجـد العديـد مـن الأدويـة التـي يمكـن اسـتخدامها فـي هـذه الحـالات، كذلـك اعطـاء الحيوانـات المصابـة فيتامينـات، وبعـض المحاليـل التعويضيـة والعناصـر الغذائيـة للإبقـاء عليهـا نشـيطة.. أيضـاً يمكـن اعطـاء بعـض البروبيوتـك لتنشـيط الكائنات الدقيقـة بالكـرش وتحسـين الهضـم.

2- تجريـع الحمـلان وقطعـان الأغنـام أدويـة للديـدان المعويـة كل 6-4 أشـهر.

3- فـي حـالات الاسـهال الناتـج عـن العـدوى الفيروسـية يجـب امـداد الحيـوان بالفيتامينـات والمحاليـل التعويضيـة المغذيـة حتـى تنتهـي فتـرة العـدوى.

4- فـي حالـة الاصابـة بالكوكسـيديا يجـب اعطـاء الحمـلان أدويـة مضـادة للكوكسـيديا.

مـن المهـم الأخـذ فـي الاعتبـار أن مسـببات الاسـهال يمكـن أن تنتقـل الـى الانسـان، لـذا يجـب الحـذر مـن العـدوى.

مـن تراثنـا الزراعـي القديـم.. طـرق تخصيـب التربـة

عمر سالم مشرع- باحث زراعي

كان ومـا يـزال حلـم الإنسـان فـي تخصيـب التربـة بأسـهل الطـرق وأقـل التكاليـف مـن أجـل جنـي أفضـل المحاصيـل الزراعيـة مـن أرضـه، فلجـأ البعـض إلـى التسـميد بمخلفـات الحيوانـات، فمنهـم مـن اسـتعمل تلـك المخلفـات، وهـي مـا زالـت طريـة، فنتـج عـن هـذا التسـميد انتشـار الأمـراض إلـى النباتـات، وانتشـار الحشـرات، بينمـا اسـتعمل البعـض تلـك المخلفـات بطريقـة سـليمة عـن طريـق خلطهـا بالتـراب ودفنهـا فـي التـراب مـدة سـنة حتـي تتحلـل ثـم اسـتخراجها والتسـميد بهـا.

بينمـا لجـأ مـلاك الأراضـي الشاسـعة إلـى حـرث الأرض بالثـور والمحـراث، ثـم تجميـع القشـرة العلويـة مـن التربيـة فـي أكـوام كبيـرة جـداً، وحـرث وتقليـب القشـرة السـفلي مـن التربـة والزراعـة فيهـا، و تتـرك تلـك الأكـوام مـا بيـن ثـلاث إلـى أربـع سـنوات، حتـى تكتسـب أكبـر قـدر مـن الخصوبـة ثـم تفـرش تلـك التربـة مـرة ثانيـة، وهـذه الطريقـة مـن أسـهل الطـرق فـي تخصيـب التربـة وأنجحهـا وأقـل تكلفـة،

بينمـا يلجـأ البعـض إلـى التسـميد ببقايـا أوراق شـجرة الحـور (العظلـم) والتـي كانـت مصـدر اسـتخراج مـادة النيلـة لصبـغ الملابـس القطنيـة، و بعـد اسـتخراج مـادة النيلـة مـن الأوراق تنقـل بقايـا الأوراق إلـى الأرض الزراعيـة، وتخلـط بالتربـة، فتزيـد مـن خصوبـة الأرض، وتزيـد المحاصيـل الزراعيـة أضعافـاً، وتسـتمر خصوبـة التربـة أكثـر مـن عشـر سـنوات.

الطيار علي جار الله وشركة أصل العنب.. عنوان للنجاح

اليمن الزراعية - محمد حاتم

شاب في العقد الرابع من عمره، يحمل أفكاراً تنموية واقتصادية من شأنها أن تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

ينتمي لأسرة ميسورة، يحب وطنه، يصعب عليه أن تظل أسواقنا مفتوحة للمنتج الخارجية.

كان يحلم منذ الصغر أن يكون طياراً، فسنحت له الفرصة في عام 2011م، وسافر إلى الفلبين ليعود منها طياراً مدنياً تجارياً.. درس كذلك في جامعة صنعاء، وتخرج منها بشهادة بكالوريوس انجليزي.

علي محمد جارالله من مواليد صنعاء، والتي يعيش فيها حتى الآن.. ينتمي إلى مديرية بني حشيش مسقط رأسه، والتي تشتهر بزراعة أجود أنواع العنب، والتي تعد سلة اليمن من العنب، كان يزورها في الأعياد والمناسبات.

يقول علي جارالله: "لم أكن أعرف قيمة شجرة العنب، ولم اهتم بها حتى أسست شركة أصل العنب، وعندها اكتشفت أننا نمتلك ثروة وطنية كبيرة.

وخلال فترة كورونا بدأ الشاب علي جارالله التفكير في مشروع يسهم في بناء الوطن، فبدأ البحث في الانترنت عن مشروع جديد وفكرة جديدة، فصادف أحد الاعلانات لإحدى الشركات العالمية المختصة في تغليف الزبيب، وعندها بدأ الطيار علي جارالله يفكر أن يكون مشروعه هو شركة مختصة في تغليف وتسويق الزبيب والعنب بطرق حديثة.

وفي العام 2022م، بدأ علي جارالله اجراءات تنفيذ الفكرة من خلال دراسة الجدوى، وتقديم الأوراق للجهات الرسمية، والتي يشكو منها، في عدم تفاعلها مع المشاريع الاستثمارية، بل أنها -للأسف الشديد- تعد عائقاً أمام طموحات الشباب اليمني، الذي يمتلك الطموحات والمشاريع والتمويلات، ولكن تظل الجهات الرسمية كما يصفها علي جارالله إحدى المعيقات والصعاب أمام التنمية.

يواصل الشاب علي جار الله الحديث عن شجرة العنب، وعندما تسمعه يتحدث عن هذه الشجرة، وكأنك أمام ثروة، وكنز ثمين لو تم استغلاله واستخراجه لأصبحت واحداً من أهم الموارد الاقتصادية، فما نعرفه عن هذه الشجرة ثمارها ومنتجاتها هو العنب والزبيب فقط.

لكن مع طموح أصل العنب تصبح أكثر من 20 منتجاً، من خلال الصناعات التحويلية مثل خل العنب، ومربى العنب، وعصائر العنب المتنوعة، والصابون والكريمات التي تحضر من العنب، حتى الأوراق يتم استغلالها، وهذا ما يعرف بالقيمة المضافة للسلعة.

هذا جزء بسيط من حديث علي جارالله عن قيمة وأهمية شجرة العنب اقتصادياً، والتي أصبحت علاقته معها، علاقة عشق وغرام وحب وتفاني، يقضي جل وقته معها، وتفكيره حول هذه الشجرة المباركة.

كان علي جارالله أحد المعجبين بثورة البن، وما تحقق من انجازات، وهو أحد المشاركين في معرض صنعاء للقهوة ومهرجان البن، الذي أقيم مؤخراً في العاصمة صنعاء.

يقول علي جارالله: " أسعى لإيجاد كيان يهتم بشجرة العنب أسوة بوحدة البن والتي استطاعت أن تعيد لشجرة البن قيمتها وأهميتها عالمياً ومحلياً.

من ضمن أهداف اصل العنب هو تنظيم مهرجانات ومعارض لبيع العنب والزبيب وكذلك اللوز، حتى يصل المنتج من المزارع إلى المستهلك مباشرة، بعيداً عن الوسطاء والدلاليين، وإيجاد تسويق منظم وحديث، يحظى من خلاله العنب والزبيب بالاهتمام بمعاملات ما قبل وما بعد الحصاد، من قطف وفرز وتنظيف وتعبئة وتغليف تليق بقيمة وجودة هذا المنتج.

كما يطمح الطيار جار الله أن يكون للعنب يوماً وطنياً يتم الاحتفال فيه، وغرس شتلات العنب، والتي يعتبرها من أقدم وأهم الأشجار التي زرعت في اليمن منذ قرون عديدة، واشتهرت اليمن بزراعتها وإنتاج أجود أنواع العنب والزبيب، وبها ضرب المثل العربي «لا طال بلح الشام ولا عنب اليمن» وجعل الحصول على العنب اليمني من المستحيلات والأمنيات.

اليوم أصبحت شركة أصل العنب أولى الخطوات في طريق ايجاد تسويق حديث، واستثمار ناجح ورأس مال وطني مساهم في التنمية الاقتصادية، وكذلك ستكون نموذجاً رائداً ومحفزاً للشباب ورجال المال والأعمال للتوجه نحو تأسيس شركات ومؤسسات تسويقية للمنتجات الزراعية، فنجاحها يعد باكورة الأمل التي ستشرق معها عملية البناء والتنمية والنهوض بالقطاع الزراعي.

فالطيار علي جارالله وشركة أصل العنب قصة عشق، و نموذج رائد للشاب الطموح الذي يسعى لتحقيق الحلم وتحويلية إلى واقع.

معالم زراعية

المنازل الزراعية في اليمن

أيام المعالم	المعالم الزراعية						المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها					
	المعلم	من		إلى			إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم	
13	ظافر أول	23	مارس	4	إبريل		المؤخر	19	مارس	31	مارس

يقول علي ولد زايد:

رَدَّ اَلْمقَارِنْ حَدَ عْشَرْ عَشِيَّةَ اَلنُّصفُ بَينْ اَلظَّافِرِينْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
غرفة الإرشاد والإعلام المشتركة

السبت 13 رمضان 1445هـ | 23 مارس 2024م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 57

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

القات يمثل مشكلة كبيرة جدًا، والأخطر في ذلك هو التوجه لزراعة المزيد من الأراضي بالقات، يكفي ما قد زرع من القات، نحن بحاجة إلى تنوع المحاصيل الزراعية، أبناء هذا البلد بحاجة إلى زراعة ما يأكلونه، ما يشبع جوعهم، القات لن يشبعك من جوع، بحاجة إلى القمح، بحاجة إلى الخضروات، إلى البقوليات، إلى الفواكه، إلى المكسرات، إلى الغذاء النافع، سلعة مهمة جدًا، وذات قيمة اقتصادية وغذائية، لا بدَّ من الاهتمام بتنوع المحاصيل الزراعية، والحد من الاتجاه نحو المزيد من زراعة القات، القات غير مفيد، شجرة ضارة جدًا، وله كوارث ومصائب كبيرة جدًا، ولا يمكن الاعتماد عليه فحسب، هذه كارثة.

السيد/ عبدالملك الحوثي

عصائر اكتفاء مليئة بالفيتامينات والمعادن التي تمد الجسم بالطاقة

للحجز والطلب التواصل على الأرقام التالية:

(الحجز) 773435555 (التسويق) 773855583

بريد المزارعين

أجاب على الأسئلة: الدكتور محمد الضوراني- مسؤول الترصد الوبائي بالإدارة العامة للصحة الحيوانية.

سؤال من المزارع قائد الشنتري من مديرية العشة محافظة عمران أرسل صور الضأن قال يتساقط منها الصوف لها 4 أشهر رغم انه يعطيها عليقة مملحة، ما هو المرض وأسبابه وطرق الوقاية والمكافحة؟

كثيرا ما نرى بعض الأغنام يتساقط صوفها وتصاب بالضعف والهزال، ومثل هذه الأغنام غالبًا ما تكون مصابة بالجرب أو الديدان خاصة الدودة الكبدية أو نقص الأملاح أو نقص الفيتامينات.

وفيما يلي طرق علاج تساقط الصوف في الأغنام:

1- اعطاء جرعة ايفومك سوبر لعلاج الجرب والديدان.
2- وضع أحجار أملاح معدنية تلعق منها الأغنام حسب حاجتها.
3- اعطاء فيتامينات في العلف.
4- استشارة الطبيب لكي يقوم بعمل التحاليل اللازمة ويشخص الحالة ويحدد العلاج المناسب.

الاجراءات الوقائية استخدام الفيتامينات والمعادن لمعالجة النقص فيها لدى الحيوان وبالاخص في هذه المواسم، وكذلك جرع الايفرمكتين للطفيليات الخارجية وبشكل دوري مع الاهتمام بنظافة الحضائر وبشكل يومي وعزل الحيوانات المصابة عن الحيوانات السليمة.

تنويه: الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 780701051

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

الحد من التوسع في زراعة القات

تعد ظاهرة التوسع في زراعة القات أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد الوطني التي توسعت وزادت في العقود الأخيرة، وأثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعي.

هذه الشجرة التي يقبل على زراعتها الكثير من المزارعين، ويتوسعون في زراعتها غير مدركين خطورة ذلك، والآثار المترتبة على هذا التوسع، وما تسببه من أضرار اقتصادية، وبيئية، وصحية واجتماعية كذلك.

فمن أضرارها المباشرة على الأراضي الزراعية في التوسع في زراعة القات في القيعان الخصبة والوديان التي تنتج المحاصيل الزراعية الأساسية من الحبوب والبقوليات وكذلك الخضار والفواكه، كما أنها احتلت مساحات كبيرة من المدرجات الزراعية كانت مزروعة بشجرة البن والتي تشتهر اليمن بزراعتها منذ القدم، كل هذا أثر على المساحات الأراضي الزراعية، وقلل من الإنتاج الزراعي من المحاصيل الأساسية والاقتصادية والنقدية.

وللقات أضرار مباشرة أخرى كذلك في استنزاف المياه وبشكل كبير، وتزايد أعداد الآبار الارتوازية وهذا يهدد بنضوب المياه الجوفية والتي وصلت أعماقها في بعض مناطق زراعة القات إلى أكثر من 500 متر وبعضها قرابة 1000 متر، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة والتي تكلف الدولة مبالغ طائلة من العملة الصعبة، ناهيك عن أضرارها الصحية والتي تزايدت أعداد المرضى بالسرطان بسبب الاستخدام العشوائي للمبيدات، وهناك أضرار اقتصادية وبيئة واجتماعية أخرى.

ولهذا جاءت موجهات السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي- يحفظه الله ويرعاه- في أكثر من محاضرة للحد من زراعة القات لما لها من آثار وأضرار على الإنتاج الزراعي من المحاصيل الأساسية الحبوب والبقوليات، وحذر السيد القائد من هذا التوسع ووصف القات بالآفة الضارة، والتي يتوجب عدم الزيادة في زراعتها، لأنها لن تفيد الناس في حال حدوث أزمات غذائية أو حصار اقتصادي.

وأمام هذا يتطلب خلق وعي مجتمعي بضرورة الحد من التوسع في زراعة القات والتوجه نحو زراعة المحاصيل الأساسية والاقتصادية، ومنع زراعة القات في الوديان والقيعان الخصبة، وإيجاد محاصيل زراعية بديلة تنافس شجرة القات في مردودها الاقتصادي، كما يتطلب تعاونا رسميا ومجتمعيا في ذلك ومنها توقيع مواثيق قبلية تحرم زراعة القات في الوديان والقيعان الخصبة، والأراضي الصالحة لزراعة الحبوب.

وهنا لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في المبادرات المجتمعية لقلع شجرة القات واستبدالها بشجرة البن أو غيرها من الأشجار المثمرة

*نائب وزير الزراعة - نائب رئيس اللجنة الزراعية والسمكية العليا